وتلويح الحركة الصهيونية بالرشوات، فقد كان جواب السلطان عبد الحميد على محاولات هرتسل حاسما، اذ قال: «ان فلسطين ليست ملك يميني، بل هي ملك شعبي الذي رواها بدمه... فليحتفظ اليهود بملايينهم. ان عمل المبضع في بدني لاهون عليَّ من ان ارى فلسطين وقد بترت من امبراطوريتي، وهذا امر لن يكون»[٣].

وقد يكون وراء الاصرار التركي على رفض مساعي هرتسل شعور الاتراك بالعداء العربي للنشاط الصهيوني، بعد تزايد المخاوف العربية من التغلغل الصهيوني الهادف الى اقتلاع عرب فلسطين واقامة كيان صهيوني؛ ولقد تجلت نوايا الحركة الصهيونية في هذه الفترة عبر تصرفات صهيونية متعددة، منها شراء الاراضي، وطرد الفلاحين، وانشاء المستوطنات، واقامة المدارس اليهودية، واحياء اللغة العبرية، ووضع طوابع يهودية، وانشاء محاكم خاصة باليهود[٤].

ثورة «الاتحاديين» على عبد الحميد سنة ١٩٠٨ ـ اثارها وابعادها

ادى العسف والفساد في العهد الحميدي، الى قيام جماعة «الاتحاد والترقي» بارغام السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ على اعلان الدستور، واجراء انتخابات للبرلمان (مجلس المبعوثان). وقد نص الدستور على «اطلاق بعض الحريات وحق اصدار الصحف ووجوب اجراء انتخابات للمجلس التشريعي»[٥].

وتوهم رعايا السلطنة ان فجراً جديداً قد اشرق، وان «الرجل المريض» قد شفي من جميع اوصابه، فعمت الفرحة قلوب الجميع وانتعشت الامال في الصدور؛ فهذا خليل السكاكيني، الذي نزح الى الولايات المتحدة تخلصا من جور الاتراك، يقرر العودة الى مسقط رأسه، القدس، ويقول: «قرأت اليوم في الجرائد العربية ان جلالة السلطان منح البلاد الدستور، الامر الذي سررت به كثيرا واستبشرت به خيرا. الان، واذ رجعت الى بلادي يكون رجوعي في محله. واذا صحت الاحلام، يكون المجال امامي واسعا. الان، استطيع ان اخدم بلادي. الان، استطيع ان انشىء مدرسة وجريدة وجمعية للشبان. الان، نستطيع ان نرفع اصواتنا عاليا بدون حرج. فلينعم بالك يا سوريا، صبرت كثيرا، فنلت مبتغاك؛ ليرتد الطامعون بنا خائبين ولتحيى سوريا»[٦].

وهذا نجيب نصار، صاحب جريدة «الكرمل»، الذي كان اليأس من مظالم الاتراك قد استبد به فقرر الرحيل عن فلسطين، نراه، بعد اعلان الدستور، ينثني عن رغبته هذه ويقرر البقاء بعد ان ذاق الأمرّين على مدى خمس سنوات سبقت اعلان الدستور «إنه، لخمس سنوات مضت، كان قد يئس من امكانية العيش بحرية في ظل النظام التركي، ولذلك قرر الهجرة الى بلاد اخرى، ثم اخذ ينتظر، على أحرّ من الجمر، حتى يرتب اعماله ويهيىء نفسه للهجرة متأسفا على الجهود التي بذلها فيما مضى. وفيما هو على هذه الحال، اعلن الدستور، فاستقبله اول الامر بالشك لانه لم ير بين الشعب وبين الموظفين اي استعداد لذلك. وبالرغم من هذا، فقد جعله مناط اماله وقرر تأييده»[٧].

لكن الامال الكبيرة سرعان ما تبددت بعد خلع «الاتحاديين» للسلطان عبد الحميد، في ٢٤ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٩، والمناداة بمحمد رشاد سلطاناً. لقد التقت مصلحة «الاتحاديين» مع مصلحة الحركة الصهيونية في الاطاحة بعبد الحميد الذي رفض، دوما وباصرار، المال مقابل الهجرة الصهيونية الى فلسطين. وكان اهل الحكم الجديد من الماسون ومن «الدونمه» اي اليهود